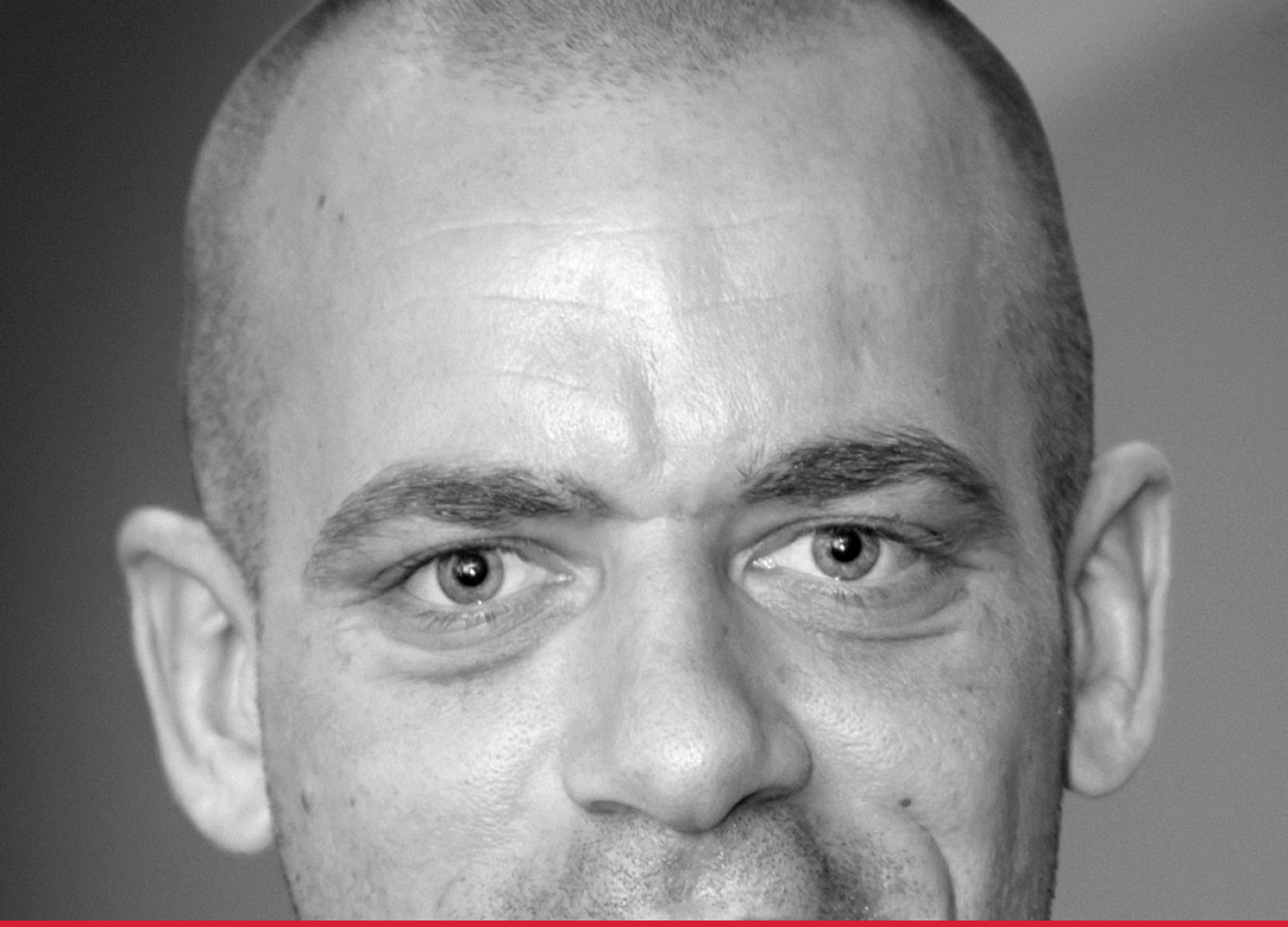


ملف المناصرة

# صلاح حموري

Salah Hamouri

**خارج الاحتجاز** فلسطين

محامٍ فرنسي فلسطيني في مجال حقوق الإنسان، احتُجز دون تهمة بموجب الاعتقال الإداري من مارس/آذار 2022 حتى رحّلته إسرائيل إلى فرنسا في 18 ديسمبر/كانون الأول 2022 بعد سحب إقامته في القدس، ويعيش في فرنسا.

هيومينا.
أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2026
رقم الملف HM-PS-2026-044

01

# القضية في دقيقة

محامٍ فرنسي فلسطيني في مجال حقوق الإنسان، احتُجز دون تهمة بموجب الاعتقال الإداري من مارس/آذار 2022 حتى رحّلته إسرائيل إلى فرنسا في 18 ديسمبر/كانون الأول 2022 بعد سحب إقامته في القدس، ويعيش في فرنسا.

| | |
|---|---|
| الحالة | **خارج الاحتجاز** |
| تاريخ القبض | **10 مارس/آذار 2022** |
| الدولة | **فلسطين** |
| التهم | **دون توجيه تهم؛ الاحتجاز رهن الاعتقال الإداري دون إتاحة الاطلاع على الأدلة** |

نطالب السلطات بما يلي:

## مطالبنا

01 الوقف الفوري لكل أشكال المضايقة والاستدعاء والمراقبة والتهديد ضد أسرة صلاح حموري.

02 الكف عن استخدام أفراد الأسرة وسيلة ضغط لإسكات صلاح حموري.

03 إسقاط أي تهم ملفقة ضد أفراد الأسرة ورفع القيود عن سفرهم وأموالهم وعملهم.

04 الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي يحظر الانتقام من أسر المدافعين.

05 الوقف الفوري لكل استهداف عابر للحدود ضد صلاح حموري، بما فيه المراقبة وحملات التشهير وإساءة استخدام الإنتربول والمضايقات القنصلية.

06 سحب أي أحكام غيابية أو تهم ذات دوافع سياسية مرتبطة بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

07 الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان وبإرشادات المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن القمع العابر للحدود.

08 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على صلاح حموري وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

09 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

10 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

**آخر مستجدات القضية**
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/salah-hamouri/

02

# الانتهاكات الموثقة

| | المعيار الدولي |
|---|---|
| **الاحتجاز التعسفي** | العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9 |
| **الحرمان من الزيارة العائلية** | قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة 58 |
| **الحرمان من الدفاع القانوني** | العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3) |
| **النفي القسري** | العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12(4) |
| **المضايقة القضائية** | إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12 |
| **الحبس الاحتياطي المطوّل** | العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3) |
| **الانتقام من ذوي الشخص** | إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12 |
| **القمع العابر للحدود** | إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12 |
| **المنع التعسفي من السفر** | العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12 |

03

# مسار القضية

**2001**

اعتقال

**اعتقاله لأول مرة في سن 16**

اعتُقل لأول مرة وهو في السادسة عشرة.

**2001**

إفراج

**الإفراج عنه بعد خمسة أشهر**

أُفرج عنه بعد خمسة أشهر من الاحتجاز.

**2004**

اعتقال

**احتجازه إداريًا**

احتُجز رهن الاعتقال الإداري دون تهمة.

**2004**

إفراج

**الإفراج عنه بعد خمسة أشهر من الاعتقال الإداري**

أُفرج عنه بعد خمسة أشهر من الاعتقال الإداري.

**13 مارس/آذار 2005**

اعتقال

**اعتقاله ثم الحكم عليه بالسجن سبع سنوات**

اعتُقل ثم حُكم عليه لاحقًا بالسجن سبع سنوات، بعد رفضه صفقة تقضي بمغادرته إلى فرنسا عشر سنوات.

**18 ديسمبر/كانون الأول 2011**

إفراج

**الإفراج عنه في صفقة تبادل الأسرى 2011**

أُفرج عنه ضمن صفقة تبادل الأسرى عام 2011، قبل نحو ثلاثة أشهر من انتهاء حكمه.

**مارس/آذار 2015**

سياق

### منعه من دخول الضفة الغربية

مُنع من دخول الضفة الغربية ستة أشهر، وجُدّد المنع مرتين، أي نحو سنة ونصف في المجموع.

**2016**

منع الزيارة العائلية

### منع زوجته وأطفاله من الدخول

منعت السلطات الإسرائيلية زوجة حموري، الفرنسية إلسا لوفور، وأطفالهما من الدخول، وحظرت دخولهم إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وما زال المنع ساريًا، ما فرّق الأسرة قسرًا.

**23 أغسطس/آب 2017**

اعتقال

### اعتقاله من منزله واحتجازه دون تهمة

اعتُقل من منزله في كفر عقب ووُضع رهن الاعتقال الإداري دون تهمة.

**30 سبتمبر/أيلول 2018**

إفراج

### الإفراج عنه بعد 13 شهرًا من الاعتقال الإداري

أُفرج عنه بعد 13 شهرًا من الاعتقال الإداري دون تهمة.

**30 يونيو/حزيران 2020**

اعتقال

### اعتقاله قرب الشيخ جراح

اعتُقل قرب حي الشيخ جراح في القدس.

**7 يوليو/تموز 2020**

إفراج مشروط

### الإفراج عنه بكفالة وشروط

أُفرج عنه بكفالة وبشروط.

**3 سبتمبر/أيلول 2020**

سياق

### إبلاغه بنية سحب إقامته في القدس

أُبلغ بنية وزير الداخلية سحب إقامته الدائمة في القدس.

**29 يونيو/حزيران 2021**

التدابير الإدارية والاقتصادية

### وزيرة الداخلية تعلن سحب إقامته

أعلنت وزيرة الداخلية الإسرائيلية أييليت شاكيد اعتماد توصيات جهاز الاستخبارات بسحب إقامة حموري الدائمة في القدس بدعوى «خرق الولاء».

**18 أكتوبر/تشرين الأول 2021**

التدابير الإدارية والاقتصادية

### سحب الإقامة يصبح رسميًا

أصبح سحب إقامة حموري الدائمة في القدس رسميًا. وطعن محاميه على القرار أمام المحكمة العليا الإسرائيلية. وإذا أُيّد القرار فسيُبعد حموري نهائيًا عن مسقط رأسه.

**7 مارس/آذار 2022**

اعتقال

### اعتقال في مداهمة فجرًا

اقتحم نحو خمسة وعشرين من القوات الإسرائيلية، بينهم عناصر من وحدة المستعربين الخاصة، شقة حموري في كفر عقب في الساعة 4:45 فجرًا. وانتُزع من سريره وقُيّد بأربطة بلاستيكية، واقتيد إلى سجن عوفر ثم نُقل إلى مركز تحقيق المسكوبية.

**9 مارس/آذار 2022**

تجديد الحبس الاحتياطي

### تمديد الاحتجاز 48 ساعة

مدّدت محكمة عوفر العسكرية احتجاز حموري ثمانيًا وأربعين ساعة بموجب أنظمة الطوارئ لعام 1945، وهي تشريع من عهد الانتداب البريطاني لا تزال المحاكم العسكرية الإسرائيلية تطبّقه.

**10 مارس/آذار 2022**

الاحتجاز الإداري

### أمر اعتقال إداري لثلاثة أشهر

أصدر القائد العسكري الإسرائيلي أمر اعتقال إداري بحق حموري لمدة ثلاثة أشهر، يتيح سجنه استنادًا إلى أدلة سرية دون تهمة أو محاكمة. ولم يُبلَغ بأي ادعاءات. وصُحّح لاحقًا رقم أولي تحدث عن أربعة أشهر.

**9 يونيو/حزيران 2022**

تجديد الحبس الاحتياطي

### تمديد الاحتجاز ثلاثة أشهر

جدّد الجيش الإسرائيلي الاعتقال الإداري لحموري حتى 5 سبتمبر/أيلول 2022. وأُرسل الأمر مباشرة إلى محاميه دون جلسة أو مثول أمام محكمة، وظل الملف سريًا.

27 يوليو/تموز 2022

نقل بين أماكن الاحتجاز

### نقله إلى سجن هداريم

نُقل من سجن عوفر إلى سجن هداريم بعد تصنيفه سجينًا أمنيًا مشددًا.

أكتوبر/تشرين الأول 2022

سياق

### خبراء أمميون يدينون الإجراءات العقابية بحقه

أدان خبراء في الأمم المتحدة الإجراءات العقابية التي اتخذتها إسرائيل بحقه.

18 ديسمبر/كانون الأول 2022

ترحيل

### ترحيله إلى فرنسا

بأمر من الحكومة الإسرائيلية، رُحّل حموري قسرًا إلى فرنسا.

18 ديسمبر/كانون الأول 2022

إفراج

### الإفراج من الاعتقال الإداري بترحيله إلى فرنسا

أُفرج عنه من الاعتقال الإداري بترحيله إلى فرنسا.

15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

مراسلة إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة

### تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة

قدّم حموري شكوى إلى الأمم المتحدة بشأن ترحيله، الذي قال خبراء في الأمم المتحدة إنه قد يرقى إلى جريمة حرب.

4 يونيو/حزيران 2026

قرار قضائي لصالح الشخص

### محكمة فرنسية ترفع منع ندوته في بيزانسون

علّقت المحكمة الإدارية في بيزانسون قرار المحافظ الصادر في 2 يونيو/حزيران 2026 بمنع ندوة علنية لحموري، معتبرة إياه مساسًا جسيمًا وغير مشروع بشكل واضح بحرية التعبير.

04

# القصة كاملة

**تحديث، 13 مايو/أيار 2026:** رُحّل حموري بأمر من الحكومة الإسرائيلية إلى فرنسا في 18 ديسمبر/كانون الأول 2022 ويعيش فيها منذ ذلك الحين. واعتبرت فرنسا الإبعاد مخالفًا للقانون، وقال خبراء في الأمم المتحدة إنه قد يرقى إلى جريمة حرب. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2025 قدّم شكوى ذات صلة إلى الأمم المتحدة.

## الخلفية والعمل

صلاح حموري محامٍ حقوقي فرنسي فلسطيني عمل سنوات في الدفاع عن المعتقلين الفلسطينيين وتوثيق الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وُلد في القدس عام 1985، ويحمل الجنسيتين الفلسطينية والفرنسية، وعاش في المدينة حتى ترحيله في ديسمبر/كانون الأول 2022. وتركّزت ممارسته القانونية على تمثيل أفراد محتجزين رهن الاعتقال الإداري وغيره من أشكال الحبس التعسفي على يد السلطات الإسرائيلية.

واستجلبت مناصرة حموري مضايقات متواصلة من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. ففي أكتوبر/تشرين الأول 2020، كتب خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الحكومة الإسرائيلية معربين عن قلقهم مما وصفوه بـ«إساءة استخدام الإجراءات القانونية الإدارية والجنائية ضد السيد حموري». وصارت قضيته مثالًا على السياسة الإسرائيلية الأوسع في استهداف المحامين الفلسطينيين الذين يدافعون عن المعتقلين السياسيين.

## القبض

في 7 مارس/آذار 2022، نحو الساعة 4:45 فجرًا، اقتحم نحو خمسة وعشرين عنصرًا من القوات الإسرائيلية شقة حموري في كفر عقب، وهو حي شمال القدس. وضمت الوحدة المداهمة أفرادًا من القوات الخاصة «المستعربين». ودخلوا غرفة نومه وهو نائم، وانتزعوه من سريره، وقيّدوا معصميه بأربطة بلاستيكية. وصادر العناصر ثلاثة هواتف محمولة وحاسوبًا محمولًا واحدًا قبل اقتياده إلى الخارج. ونُقل أولًا إلى سجن عوفر في رام الله، ثم إلى مركز احتجاز المسكوبية في القدس.

في 9 مارس/آذار 2022، مددت محكمة عوفر العسكرية احتجاز حموري ثمانيًا وأربعين ساعة بموجب قانون الطوارئ لعام 1945، وهو تشريع يعود إلى الحقبة البريطانية ولا تزال المحاكم العسكرية الإسرائيلية تستخدمه. وفي اليوم التالي، 10 مارس/آذار 2022، أصدر القائد العسكري الإسرائيلي أمر اعتقال إداري لمدة ثلاثة أشهر. ويتيح هذا الأمر للسلطات الإسرائيلية احتجاز السجناء إلى أجل غير مسمى استنادًا إلى أدلة سرية، دون تهمة أو محاكمة. ولم يُبلَّغ حموري بالادعاءات الموجهة إليه. وحُرم محاميه من الاطلاع على الملف.

## الاحتجاز المطوّل دون تهمة

في 9 يونيو/حزيران 2022، مدد الجيش الإسرائيلي الاعتقال الإداري لحموري ثلاثة أشهر أخرى. وأُرسل الأمر مباشرة إلى محاميه دون جلسة أو مثول أمام المحكمة. وظل الملف سريًا. وحتى هذا التمديد، كان حموري قد احتُجز ثلاثة أشهر دون أن يعرف مضمون أي اتهام. وأوامر الاعتقال الإداري في إسرائيل قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية.

ويندرج هذا الاحتجاز ضمن نمط طويل. فقد قُبض على حموري واحتُجز مرات عدة خلال العقد الماضي، في كل مرة في صلة بعمله الحقوقي. ولم تثبت عليه أي تهم جنائية تتعلق بالعنف. ووسمت دوامة القبض والاحتجاز والإفراج دون محاكمة حياته المهنية.

## سحب الإقامة وخطر الإبعاد

في 29 يونيو/حزيران 2021، أعلنت وزيرة الداخلية الإسرائيلية أييليت شاكيد أنها تتبنى توصيات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بسحب إقامة حموري الدائمة في القدس. وكانت الأسباب المعلنة «خرق الولاء»، وهو معيار إداري مبهم يُطبَّق بصورة شبه حصرية على

السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية. وفي 18 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أصبح السحب رسميًا. وطعن محامي حموري في القرار. والقضية منظورة أمام المحكمة العليا الإسرائيلية.

وإذا أُيّد السحب، سيُبعد حموري نهائيًا عن القدس، المدينة التي وُلد فيها وعاش فيها سبعة وثلاثين عامًا. وسيُمنع من العودة. ويندرج سحب الإقامة ضمن سياسة إسرائيلية أوسع تستهدف المقدسيين الفلسطينيين الذين يُعدّون ناشطين سياسيًا أو غير موالين. وأدانت منظمات حقوق الإنسان هذه السياسة بوصفها شكلًا من النقل القسري المحظور بموجب القانون الدولي الإنساني.

## تفريق الأسرة

زوجة حموري، إلسا لوفور، مواطنة فرنسية. وفي عام 2016 منعتها السلطات الإسرائيلية من دخول إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، ورفضت تجديد إذنها بالعيش مع زوجها. ويُمنع أيضًا أطفال الزوجين، الذين يحملون الجنسية الفرنسية. وفُرّقت الأسرة قسرًا منذ ست سنوات. وطعنت لوفور في المنع مرارًا. ورُفضت جميع الطعون. ولا تزال هي وأطفالها في فرنسا.

## الاستجابة الدولية

في أكتوبر/تشرين الأول 2020، كتب المقررون الخاصون التابعون للأمم المتحدة إلى الحكومة الإسرائيلية معربين عن قلقهم البالغ من نمط المضايقة الإدارية والقضائية الذي يستهدف حموري. وأشاروا إلى أن التدابير بدت مصممة لمعاقبته على أنشطته المشروعة في مجال حقوق الإنسان. ودعت الرسالة إلى حمايته وإنهاء الأعمال الانتقامية ضد المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان. ولم ترد السلطات الإسرائيلية ردًا جوهريًا.

وأثارت الحكومة الفرنسية قضية حموري مرارًا، مشيرة إلى جنسيته الفرنسية وطالبة الوصول القنصلي إليه. ودعا مسؤولون فرنسيون علنًا إلى الإفراج عنه وإلغاء سحب إقامته. وحتى منتصف 2022، لم تُسفر هذه الدعوات عن أي تغيير في وضعه.

05

# نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing to express grave concern about the campaign of reprisals targeting the family of human rights defender Salah Hamouri, human rights lawyer representing Palestinian clients; advocate for detainee rights in the Occupied Palestinian Territory. Punishing relatives for the peaceful work of a defender is collective punishment and a violation of international law.

Hamouri's French wife and children have been barred from entering Israel and the Occupied Palestinian Territory since 2016, constituting family-based transnational repression. The threatened revocation of his Jerusalem residency and permanent expulsion from his birthplace also amounts to forced exile targeting a dual Franco-Palestinian national.

I respectfully urge your authorities to:
1. Immediately end all harassment, summons, surveillance, and threats against the family of Salah Hamouri in Palestine;
2. Cease the use of family members as leverage to pressure Salah Hamouri into silence;
3. Drop any fabricated charges against family members and unblock their travel, financial, and professional rights;
4. Comply with the UN Declaration on Human Rights Defenders, which explicitly prohibits reprisals against the families of defenders;
5. Immediately end all transnational targeting of Salah Hamouri, including surveillance, defamation campaigns, Interpol misuse, and consular harassment;
6. Immediately lift the travel ban imposed on Salah Hamouri and on any family members affected by the same order.

I will continue to monitor the welfare of Salah Hamouri's family in Palestine and will publicly raise concerns at every level until the reprisals stop.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
9 November 2026